Munich Personal RePEc Archive

The Impact of Governance on Returns of Natural Resources: An Empirical Study with References to Arab Countries

Shaker, Saber Adly

23 March 2017

Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78094/
MPRA Paper No. 78094, posted 03 Apr 2017 14:50 UTC

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤتمر العلمي الدولي المشترك:
الحوكمة والتنمية الإدارية والاقتصادية
في المؤسسات: الواقع والطموح
2017/3/22-21

الجامعة الأردنية **جامعة القدس المفتوحة**

الـرقم: ك. ع. إ. ق/ م 52/ 2017 التاريخ: 2017/2/8

حضرة الدكتور صابر عدلى شاكر
كلية التجارة وإدارة الأعمال / جامعة حلوان
جمهورية مصر العربية
Saber_abdelrahman@commerce.helwan.edu.eg

تحية طيبة وبعد،

الموضوع/ قبول المشاركة البحثية في المؤتمر المشترك بين الجامعة الأردنية وجامعة القدس المفتوحة

فبالإشارة إلى المشاركة البحثية التي وصلتنا من طرفكم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي المشترك (الحوكمة والتنمية الإدارية والاقتصادية في المؤسسات: الواقع والطموح) الذي تنظمه كلية الأعمال في الجامعة الأردنية (الأردن) وكلية العلوم الإدارية والاقتصادية في جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)، وفي ضوء إجراءات التحكيم المعتمدة من اللجنة العلمية لهذا المؤتمر، يسرنا إعلامكم بقبول مشاركتكم البحثية في أعمال هذا المؤتمر، وهي بعنوان:

أثر الحوكمة على عوائد الموارد الطبيعية
دراسة تطبيقية مع إشارة للدول العربية

وقد تم إدراج هذه المشاركة ضمن قائمة المشاركات البحثية التي ستعرض في جلسات هذا المؤتمر خلال المدة 21-2017/3/22 في رحاب الجامعة الأردنية/ عمان/ الأردن، علما أنه سيتم تخصيص مدة عشر دقائق لعرض هذه المشاركة، وستجري مناقشة المشاركات البحثية التي تعرض في كل جلسة.

وسيجري تزويدكم لاحقا ببرنامج المؤتمر وترتيباته، ويرجى متابعة أخبار المؤتمر ومستجداته عبر زيارة الموقع الالكتروني لهذا المؤتمر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

د. يوسف أبوفارة
رئيس اللجنة العلمية
عميد كلية العلوم الإدارية والاقتصادية
جامعة القدس المفتوحة

أ.د. رفعت الشناق
رئيس اللجنة التحضيرية
عميد كلية الأعمال
الجامعة الأردنية

أثر الحوكمة على عوائد الموارد الطبيعية : دراسة تطبيقية مع إشارة للدول العربية

The Impact of Governance on Returns of Natural Resources: An Empirical Study with References to Arab Countries

---

د.صابر عدلى شاكر

مدرس الاقتصاد والتجارة الخارجية – كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

Saber_abdelrahman@commerce.helwan.edu.eg

ملخص

يعد الهدف الرئيس من هذا البحث هو تحديد أثر حوكمة الموارد الطبيعية على عوائد تلك الموارد – النفط والغاز الطبيعى –. بالإضافة إلى محاولة التعرف على مدى وجود نقطة تحول للحوكمة من عدمه.

وتم الإعتماد على مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية لعام 2013 والصادر عن معهد مراقبة الإيرادات، بينما كل من بيانات الناتج المحلى الإجمالى وعوائد الموارد الطبيعية ونضوب الموارد الطبيعية تم الحصول عليهم من خلال قاعدة بيانات البنك الدولى، وتتمثل عينة البحث فى ست وخمسين دولة منها عشرة دول عربية. ويعتمد البحث على البيانات المقطعية مستخدماً طريقة المربعات الصغرى فى التقدير.

وقد توصل البحث إلى أن كل من الحوكمة والناتج المحلى الإجمالى ونضوب الموارد لهم تأثير طردى معنوى على عوائد الموارد الطبيعية. كما أمكن للبحث التوصل إلى توافر نقطة تحول للحوكمة؛ ويقصد بها تحول الحوكمة بعد مستوى معين إلى أثر عكسى معنوى على عوائد الموارد الطبيعية، وقد ترجع تلك النتيجة الأخيرة إلى إحدى أو كلا سببين: أولهما إمكانية تحول التشدد فى تطبيق الحوكمة إلى شكل من أشكال البيروقراطية، وثانيهما أن التشدد فى تطبيق الحوكمة فى قطاع الموارد الطبيعية قد يؤدى إلى مكافحة الفساد فى ذلك القطاع بما يؤدى إلى طرد الاستثمارات غير المتوافقة مع البيئة الجديدة، وبالتالى الأثر السلبى على عوائد قطاع الموارد الطبيعية.

ويقدم البحث مجموعة من المقترحات متمثلة فى أولاً: ضرورة توفير بيئة تشريعية تضمن سهولة النفاذ إلى البيانات المرتبطة بقطاع الموارد الطبيعية. ثانياً: تطبيق معايير الإفصاح للعقود المبرمة بين الحكومة والشركات العاملة فى قطاع الموارد الطبيعية.ثالثاً: نشر تقارير دورية عن المتحصلات المالية وعوائد منح التراخيص لإستغلال الموارد الطبيعية، إلى جانب إعداد دراسات فنية بهدف تقييم العوائد الاقتصادية والبيئية لمشروعات إستغلال الموارد الطبيعية. رابعاً: تطبيق معايير المحاسبة والمساءلة والتى تبدأ بوضع معايير واضحة لإختيار قيادات الإدارة العليا بالشركات العامة والهيئات الحكومية العاملة ذات الصلة بقطاع الموارد الطبيعية. خامساً: نشر

البيانات المالية عن صناديق إدارة الموارد الطبيعية من خلال قيمة الأصول، وذلك إلى جانب كيفية إدارة تلك الصناديق. سادساً: تشجيع التعاون مع المنظمات الدولية المهتمة بالترويج لمجال الحوكمة، فعلى سبيل المثال ضرورة الإنضمام لمبادرة البنك الدولى المتعلقة بالترويج للشفافية فى مجال الصناعات الإستخراجية، وهو ما يعكس مدى توافر حسن النوايا من جانب كل دولة لتطبيق مبادىء الحوكمة.

وأخيراً، بتحليل عوائد الموارد الطبيعية معبراً عنها بالقيمة فى الدول العربية؛ فيلاحظ أن حوالى عشر دول عربية تحصل على 648.8 مليار دولار أمريكى عام 2014، ومن ثم تستحوذ تلك الدول العربية العشرة على حوالى 21% من إجمالى عوائد الموارد الطبيعية فى العالم عام 2014. ولهذا، فإن أى محاولات لإصلاح قطاع الموارد الطبيعية فى الدول العربية سوف يؤدى إلى تأثيرات موجبة على الأداء الاقتصادى ككل.

كلمات البحث: الحوكمة – الموارد الطبيعية – الدول العربية

Abstract

The main purpose of this research is to investigate the impact of governance (especially of natural resources) on returns of natural resources sector (specifically oil and natural gas). In addition, It also examines whether governance turn point exists or not.

The natural resources governance index used in this research was drawn from the Revenue Watch Institute for the year 2013 while the natural resources rent, GDP, and natural resources depletion data were obtained from the World Bank Database. The study covered fifty-six countries; ten of them are Arabian countries. And it adopted the cross-sectional data framework, the Ordinary Least Square estimation technique is used for the analysis.

The research found that governance, GDP, and depletion of natural resources impact positively on the returns of natural resources. The research also found that there is a turning point for governance which means that after a given level of governance the significant positive impact diverted to be significant negative impact. The research advocates that the last result may be due to the maximized governance after optimal level may lead to bureaucracy or/and combat the corruption in natural resources sector which lead to a drop in natural resources returns.

The results suggest that firstly, it's necessary to provide a legislative guarantee to ensure ease of access to data related to the natural resources sector. Secondly, apply the disclosure standards of the contracts entered by the government with companies worked in the natural resources sector. Thirdly, publish periodic reports on the financial receipts and licensing

revenues and assess both of the economic and environmental returns in the exploitation of natural resources projects. Fourthly, application of accountability standards begins with setting clear selection criterions for top management in both of public companies and governmental agencies related to the natural resources sector. Fifthly, publish financial data of natural resources funds in terms of assets and how to manage those funds. Sixthly, encourage the cooperation with international organizations which interested in governance, for example, joining the World Bank's initiative to promote transparency in the extractive industries, which indicate to good intentions from the government to apply the principles of governance.

Finally, by analyzing the returns of natural resources - oil and natural gas only - in terms of value in Arab countries, it notes that there are ten Arab countries that have about 648.8 billion US Dollar in the year 2014. Therefore, the share of the ten Arab countries is about 21% of the total revenue of the natural resources in the world in 2014. This fact indicates that Arab countries are a major player in the natural resources market. So, any attempts to reform the natural resources sector will lead to positive effects on the whole economy performance.

Key words: Governance – Natural resources – Arab countries

1.مقدمة

منذ الإعلان عن الإطار الزمنى لتنفيذ أهداف التنمية للألفية الثالثة، وأصبح الإهتمام من جانب المنظمات الدولية والمانحين منصباً على كيفية إحداث تحولات جذرية فى البيئة المؤسسية فى الدول النامية. وذلك بشكل يضمن تحقيق جانبين، أولهما؛ تحقيق الكفاءة فى الإنفاق العام وإرساء فكرة ترشيد الإنفاق، وثانيهما؛ تحقيق الكفاءة فى الإيرادات العامة وإرساء فكرة تعظيم العوائد، وذلك حتى يتحقق منافع كلية صافية موجبة **(Tolmie, 2007, P.1)**. وبالتالى قد تعد الحوكمة إحدى الأليات الرئيسة لتحقيق الغايات الاقتصادية الكلية المرغوبة.

ويلاحظ تزايد الإهتمام بمصطلح الحوكمة فى شتى أدبيات العلوم الإجتماعية. ويتم إستخدام الحوكمة فى عدة أُطر منها؛ حوكمة الشركات، والحوكمة على النطاق الدولى والقومى والمحلى. ويلاحظ أن مدلول الحوكمة فى حد ذاته ظهر منذ البداية الأولى للحضارة البشرية، حيث تعبر الحوكمة ببساطة عن عملية صنع القرارات إلى جانب مدى تطبيق تلك القرارات من عدمه. ويشير الواقع العملى إلى أن إنتشار الحوكمة جاء كرد فعل للأزمات المالية التى سادت فى عديد من دول العالم مع نهاية القرن العشرين، وذلك إلى جانب بعض قضايا الفساد التى لحقت ببعض المؤسسات العالمية مثل شركة Enron الأمريكية عام 2001 **(OECD, 2009, P.12)**.

وبتحليل عوائد الموارد الطبيعية –النفط والغاز الطبيعى فقط– بالقيمة فى الدول العربية، فيلاحظ أن هناك عشرة دول العربية♦ تحصل على حوالى 648.8 مليار دولار أمريكى كعائد على الموارد الطبيعية عام 2014 **(World Bank Database)**. وتزداد الأهمية عند المقارنة بإجمالى عوائد الموارد الطبيعية فى العالم ككل عام 2014 والتى تبلغ حوالى 3 تريليون دولار أمريكى. أى أن نصيب الدول العربية العشرة حوالى 21% من مجموع العوائد للموارد الطبيعية فى العالم عام 2014.

وتأتى أهمية الربط بين الحوكمة والموارد الطبيعية نظراً لإكتشاف مدى وجود أثار إيجابية معنوية من عدمه. فعلى سبيل المثال، أوضح البنك الدولى فى مبادرة الشفافية فى

♦ تتمثل هذه الدول العشرة فى كل من المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، قطر، الجزائر، مصر، ليبيا، البحرين، المغرب، اليمن.

الصناعات الإستخراجية أن هناك حوالى 230 مليون دولار أمريكى تمثل قيمة الفجوة بين الإيرادات الفعلية المدفوعة والإيرادات المعلن عنها فى نيجريا فى مجال الصناعات الإستخراجية.

وفى ضوء ما تقدم يمكن صياغة **مشكلة البحث** فى شكل مجموعة من التساؤلات والتى يسعى البحث للإجابة عليها، وهى:

1. إلى أى مدى تؤثر الحوكمة على عوائد الموارد الطبيعية؟
2. هل هناك نقطة تحول فى العلاقة بين الحوكمة وعوائد الموارد الطبيعية؟

ويترتب على ذلك يمكن صياغة **فرضيتين للبحث** كما يلى:

1. هناك علاقة طردية بين الحوكمة وعوائد الموارد الطبيعية.
2. هناك نقطة تحول تؤدى إلى تغيير العلاقة الطردية إلى عكسية بين الحوكمة وعوائد الموارد الطبيعية.

وفيما يتعلق **بمنهجية البحث** فهى بمثابة الخطوات العملية والإجرائية التي سيتم إستخدامها في تنفيذ البحث، حيث تتمثل فى الخطوات الفرعية على النحو التالى:

- منهج البحث، تم الإستعانة بالمنهج الوصفى من خلال تحليل العلاقات النظرية بين متغيرات البحث وألية إنتقال الأثر، وكذلك عرض الدراسات السابقة التى تناولت الحوكمة. وإستخدم البحث أيضاً المنهج الإستنباطى من خلال إمكانية تعميم النتائج على كل دولة.
- عينة البحث، 56 دولة منهم 10 دول عربية كما هو موضح بالملحق.
- حدود البحث، يقصد بالموارد الطبيعية فى البحث كل من النفط والغاز الطبيعى فقط.
- نوع البيانات وطريقة التقدير، يعتمد البحث على إستخدام البيانات المقطعية Cross-Sectional Data وطريقة المربعات الصغرى OLS، وتتمثل النقطة الزمنية فى عام 2013 لأنه العام الوحيد الذى صدر فيه مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية حتى عام 2017.

وتتمثل **خطة البحث** فى عرض وتحليل مجموعة من النقاط وهى عرض لمفهوم الحوكمة مع التطبيق على الموارد الطبيعية، عرض لواقع وأداء حوكمة الموارد الطبيعية فى الدول العربية

سواء من حيث المؤشر الإجمالى أو المؤشرات الفرعية، الدراسة التطبيقية وما تتضمنه من البيانات والنموذج المقدر وأهم النتائج، الدراسات السابقة وربطها بالدراسة الحالية، وأخيراً أهم التوصيات.

2.مفهوم الحوكمة مع التطبيق على الموارد الطبيعية

تتعدد التعريفات الخاصة بمصطلح الحوكمة. وقد يرجع ذلك الأمر إلى إختلاف النظرة تجاه الحوكمة ما بين كل من المستوى الجزئى(الشركات) والمستوى الكلى(الدول)، ويذكر من تلك التعريفات على سبيل المثال ما يلى:

- البنك الدولى قدم تعريفاً للحوكمة على أنها الطريقة التى يتم من خلالها ممارسة السلطة من جانب الدولة، وذلك لتدبير الموارد السياسية والاقتصادية والإجتماعية من أجل التنمية **(World Bank, 1993, P.14)**
- عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP الحوكمة على أنها كافة الممارسات الاقتصادية والسياسية والإدارية لتنظيم شئون الدولة على جميع المستويات، وتشتمل على الأليات والعمليات والمؤسسات، والتى يستطيع المواطنون والجماعات المختلفة من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية، وكذلك الوفاء بالإلتزامات (**UNDP, 1997, P.5**).
- حوكمة الشركات عبارة عن الوسائل الذاتية التى يتم تشغيلها من جانب مؤسسات الأعمال، والتى تتضمن مجموعة من العلاقات لكل من مجلس إدارة تلك المؤسسات والمساهمين وأصحاب المصالح، مع توفير الهيكل الذى يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها وكيفية مراقبة الأداء **(OECD, 1999, P.10)**.
- الحوكمة عبارة عن التنسيق الدائم والترابط بين مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة فى ظل أهداف مختلفة **(Pierre Jon, 2000, P.2)**.
- حوكمة الشركات عبارة عن النظام الذى يتم من خلاله إدارة مؤسسات الأعمال والتحكم فى أدائها **(IFC, 2000, P.3)**.

- وهناك ما يعرف بالحوكمة الاقتصادية Economic Governance، والتى يقصد بها تلك العمليات الداعمة للنشاط الاقتصادى والمعاملات الاقتصادية، وذلك من خلال حماية حقوق الملكية وضمان تنفيذ العقود، وكذلك إتخاذ الإجراءات العامة التى من شأنها توفير البنية المادية والتنظيمية المناسبة، على أن تتم كافة تلك العمليات داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية **(Dixit Avinash, 2008, P.2)**.

وتتعدد المؤشرات المستخدمة لقياس الحوكمة إلا أنه لا يوجد سوى مؤشر وحيد لقياس الحوكمة فى قطاع الموارد الطبيعية. حيث إستخدام مؤشر حوكمة الموارد RGI لتقييم مدى جودة إدارة قطاع النفط والغاز والتعدين لحوالى 58 دولة فى العالم، ويتكون المؤشر الإجمالى والذى تم إصداره عام 2013 من أربعة محاور رئيسة يتم تقييمها من خلال عديد من المؤشرات الفرعية، وتتمثل المحاور الرئيسة للمؤشر فيما يلى**(Revenue Watch Institute, 2013, P.6)**:

- المحور الأول: الوضع القانونى والمؤسسى، ويقيس ذلك المحور درجة تيسير القوانين واللوائح والإجراءات المؤسسية لعمليتى الشفافية والمساءلة، إلى جانب مدى المنافسة فى قطاع الموارد الطبيعية. ويشكل هذا المحور 20 % من قيمة المؤشر الإجمالى.
- المحور الثانى: جانب ممارسات الإفصاح وإعداد التقارير الحكومية، ويقيس ذلك المحور درجة الإفصاح الحكومى من خلال الإعلان الفعلى عن المعلومات والبيانات فيما يتعلق بقطاع الموارد الطبيعية. ويشكل هذا المحور 40 % من قيمة المؤشر الإجمالى.
- المحور الثالث: إجراءات الوقاية والرقابة والجودة، ويقيس ذلك المحور مدى توافر وفعالية عمليات الفحص وأليات الرقابة بما يؤدى إلى زيداة درجة النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك إلى جانب القضاء على عمليات تضارب المصالح وإرساء نظم ظبط الجودة للعمليات والأليات التى تنظم قطاع الموارد الطبيعية. ويشكل هذا المحور 20 % من قيمة المؤشر الإجمالى.
- المحور الرابع: المحفزات، ويقيس ذلك المحور مدى توافر بيئة إدارية محفزة فى الدولة محل الدراسة، وذلك من خلال الإعتماد على معايير المساءلة وفعالية الأداء

الحكومى وتطبيق القانون والديمقراطية. ويشكل هذا المحور 20 % من قيمة المؤشر الإجمالى.

3.واقع حوكمة الموارد الطبيعية فى الدول العربية

يتضمن مؤشر حوكمة الموارد عشرة دول عربية، وهى حسب الترتيب الأبجدى البحرين؛ الجزائر؛ العراق؛ الكويت؛ المغرب؛ المملكة العربية السعودية؛ اليمن؛ قطر؛ ليبيا؛ مصر. وسوف يتم تحليل أداء تلك الدول من خلال كل من المؤشر الإجمالى لحوكمة الموارد الطبيعية، وذلك إلى جانب المكونات الفرعية لذلك المؤشر، وذلك للوقوف على الوضع الراهن فى أداء الدول العربية فيما يتعلق بحوكمة الموارد الطبيعية كما على النحو التالى.

1.3 الأداء الإجمالى لحوكمة الموارد الطبيعية

تعد المغرب أفضل الدول العربية من حيث الأداء الإجمالى لحوكمة الموارد الطبيعية مع ترتيب رقم 25 عالمياً، يليها مباشرة دول العراق والبحرين. أما ليبيا فكانت أسوء الدول العربية من حيث الاداء الإجمالى لحوكمة الموارد الطبيعية، وبصفة عامة بلغ تقييم الأداء العربى لحوكمة الموارد الطبيعية ما بين ضعيف إلى مُقصر بإستثناء المغرب، ويتضح ذلك تفصيلاً بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1): الأداء الإجمالى لحوكمة الموارد الطبيعية فى الدول العربية

الدولة	الترتيب العالمى	التقييم	قيمة مؤشر RGI
المغرب	25	مقبول جزئياً	53
العراق	29	ضعيف	47
البحرين	31	ضعيف	47
اليمن	37	ضعيف	43
مصر	38	ضعيف	43
الكويت	42	ضعيف	41
الجزائر	45	مُقصر	38
المملكة العربية السعودية	48	مُقصر	34
قطر	54	مُقصر	26
ليبيا	55	مُقصر	19
متوسط الدول العربية*			39

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: Revenue Watch Institute (2013), **The Resource Governance Index**.

2.3 محور الوضع القانونى والمؤسسى

حققت كل من العراق واليمن والجزائر أداء مقبول جزئياً فيما يتعلق بمحور الوضع القانونى والمؤسسى لحوكمة الموارد الطبيعية فى الدول العربية، مقابل أداء ضعيف للمغرب، وفى المقابل أداء ضعيف لباقى الدول العربية فى ذلك المؤشر، ويتضح ذلك تفصيلاً بالجدول رقم (2). وبالتالى يمكن القول بأن هناك حالة من الضعف فى البنية القانونية والمؤسسية فى الدول العربية، وهو الأمر الذى تم مناقشته من جانب عدد من الدراسات التطبيقية منها على سبيل المثال دراسة **Elbadawai, 2004**، والتى توصلت إلى نتيجه مفادها: أن ضعف الأداء المؤسسى والقانونى فى الدول العربية كان من أهم العوامل التى أثرت سلبياً على النمو الاقتصادى طويل الأجل فى الدول العربية.

جدول رقم (2): الوضع القانونى والمؤسسى لحوكمة الموارد الطبيعية فى الدول العربية

الدولة	التقييم	قيمة المؤشر
العراق	مقبول جزئياً	57
اليمن	مقبول جزئياً	57
الجزائر	مقبول جزئياً	57
المغرب	ضعيف	48
مصر	مُقصر	40
البحرين	مُقصر	38
المملكة العربية السعودية	مُقصر	30
الكويت	مُقصر	28
قطر	مُقصر	15
ليبيا	مُقصر	11
متوسط الدول العربية*		38

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: Revenue Watch Institute (2013), **The Resource Governance Index**.

3.3 محور الإفصاح الحكومى

حققت كل من المغرب والعراق أداء مقبول جزئياً فيما يتعلق بمحور الإفصاح الحكومى ونشر التقارير والبيانات والمعلومات عن قطاع الموارد الطبيعية. وفى المقابل حققت اليمن ومصر والكويت أداء ضعيف فى ذلك المؤشر، مقابل أداء مُقصر لباقى الدول العربية، ويتضح ذلك تفصيلاً بالجدول رقم (3). وفى نفس السياق، أكدت دراسة **OECD, 2010** على أن هناك تراجع فى تبنى الدول العربية لمفاهيم الحكومة الإلكترونية ونشر التقارير الحكومية، وهو ما ينعكس

سلبياً على فعالية الأداء الحكومى، وذلك إلى جانب التأثير السلبى على مبدأ الشفافية. وبصفة عامة يعد ذلك المحور هو الأهم نسبياً مقارنة بباقى المحاور بسبب زيادة الوزن النسبى له فى المؤشر الإجمالى لحوكمة الموارد الطبيعية.

جدول رقم (3): الإفصاح الحكومى لحوكمة الموارد الطبيعية فى الدول العربية		
الدولة	**التقييم**	**قيمة المؤشر**
المغرب	مقبول جزئياً	60
العراق	مقبول جزئياً	52
اليمن	ضعيف	46
مصر	ضعيف	44
الكويت	ضعيف	43
الجزائر	مُقصر	41
البحرين	مُقصر	40
المملكة العربية السعودية	مُقصر	35
ليبيا	مُقصر	29
قطر	مُقصر	14
متوسط الدول العربية*		40
*محسوبة بواسطة الباحث **Source**: Revenue Watch Institute (2013), **The Resource Governance Index**.		

4.3 محور إجراءات الوقاية والرقابة والجودة

حققت كل من العراق والبحرين والمغرب واليمن أداء مقبول جزئياً فيما يتعلق بمحور إجراءات الوقاية والرقابة والجودة فى قطاع الموارد الطبيعية. وفى المقابل حققت مصر أداء ضعيف فى ذلك المؤشر، مقابل أداء مُقصر لباقى الدول العربية، ويتضح ذلك تفصيلاً بالجدول رقم (4). وبالتالى هناك ضعف فى الأداء العربى الإجمالى فى محور إجراءات الوقاية والرقابة والجودة، وقد أكدت دراسة **IMF,2015** على أن هناك تردى فى إجراءات الوقاية والرقابة فى الدول العربية.

جدول رقم (4): إجراءات الوقاية والرقابة والجودة لحوكمة الموارد الطبيعية فى الدول العربية		
الدولة	**التقييم**	**قيمة المؤشر**
العراق	مقبول جزئياً	63
البحرين	مقبول جزئياً	59
المغرب	مقبول جزئياً	56
اليمن	مقبول جزئياً	52
مصر	ضعيف	48

الكويت	مُقصر	36
المملكة العربية السعودية	مُقصر	31
الجزائر	مُقصر	28
قطر	مُقصر	20
ليبيا	مُقصر	15
متوسط الدول العربية*		41

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: Revenue Watch Institute (2013), **The Resource Governance Index**.

5.3 المحفزات

حققت كل من قطر والبحرين والكويت أداء مقبول جزئياً فيما يتعلق بمحور المحفزات أو البيئة المحفزة لقطاع الموارد الطبيعية. وفى المقابل حققت كل من المغرب ومصر أداء ضعيف فى ذلك المؤشر، مقابل أداء مُقصر لباقى الدول العربية، ويتضح ذلك تفصيلاً بالجدول رقم (5). وقد أشار صندوق النقد الدولى إلى أن البيئة المحفزة تتسم بالإستقرار النسبى فى عدد محدود من الدول العربية، وبالأحرى تلك الدول التى تبعد عن الصراعات السياسية والإجتماعية. ويتضح ذلك جالياً من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادى مقبولة، وذلك إلى جانب تراجع معدلات التضخم فى معظم الدول العربية المستقرة من الناحية السياسية والاقتصادية، وقد ساعد فى هذا الأمر أيضاً بعض العوامل الخارجية أهمها إستعادة النشاط الاقتصادى فى الدول الأوروبية كأحد أهم الشركاء لمعظم الاقتصادات العربية **(IMF, October 2015, P.3)**.

جدول رقم (5): محفزات حوكمة الموارد الطبيعية فى الدول العربية

الدولة	التقييم	قيمة المؤشر
قطر	مقبول جزئياً	66
البحرين	مقبول جزئياً	58
الكويت	مقبول جزئياً	57
المغرب	ضعيف	42
مصر	ضعيف	40
المملكة العربية السعودية	مُقصر	38
الجزائر	مُقصر	26
اليمن	مُقصر	16
ليبيا	مُقصر	10
العراق	مُقصر	9
متوسط الدول العربية*		36

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: Revenue Watch Institute (2013), **The Resource Governance Index**.

4.الدراسة التطبيقية

1.4 طبيعة البيانات ومتغيرات البحث

تستخدم الدراسة بيانات مقطعية **cross-sectional data** لعدد 56 دولة – منهم 10 دول عربية– وفقاً لمؤشر حوكمة الموارد الطبيعية **NRGI** عام 2013. ويوضح الملحق عينة الدول محل الدراسة.

وفى جميع الأحوال، تم إختيار البيانات بناء على الدول التى يتضمنها المؤشر، أما عن شكل النموذج فيتمثل فى الدالة غير الخطية وفقاً للمعادلة رقم (1):

معادلة رقم (1):

$$\mathbf{RENT = f\ (\beta_0 , GDP^{\beta 1}, DEPLTION^{\beta 2}, \beta_3\ NRGI, \beta_4\ NRGI^2)}$$

وتنقسم متغيرات البحث إلى متغير مستقل متمثلاً فى القيمة الأسمية لعوائد الموارد الطبيعية بالدولار الأمريكى فى كل دولة من العينة؛ ويرمز له بالرمز **RENT**. أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة، فتتمثل فى القيمة الأسمية للناتج المحلى الإجمالى **GDP**؛ وذلك كمقياس للقوة الاقتصادية للدول محل البحث.

أما عن المتغير المستقل الثانى فيتمثل فى مؤشر نضوب الموارد الطبيعية بالدول محل البحث؛ ويرمز له بالرمز **DEPLTION**، ومصدر البيانات لهذا المتغير هو World bank, world development indicators database. وبالنسبة للمتغير المستقل الثالث فيتمثل فى مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية فى الدول محل البحث ويرمز له بالرمز **NRGI**؛ ومصدر البيانات هو natural resources governance institute. ويتم تربيع المتغير المستقل الثالث لمعرفة هل هناك نقطة تحول فى حوكمة الموارد الطبيعية من عدمه **$NRGI^2$** .

أما β_0 فتعبر عن ثابت النموذج والذى يعكس العوامل الأخرى المؤثرة على القيمة الأسمية لعوائد الموارد الطبيعية بالدولار الأمريكى فى كل دولة من العينة بخلاف المتغيرات المستقلة سالفة الذكر. وبالنسبة لكل من **(β1 .....β4)** فهم عبارة عن معلمات النموذج. ويتم

تحويل المعادلة رقم (1) إلى الشكل الخطى من خلال اللوغاريتم الطبيعى ليصبح النموذج القابل للقياس الكمى كما بالمعادلة رقم (2)، حيث يتم إضافة حد الخطأ العشوائى E كما يلى:

معادلة رقم (2):

$$\text{LOG RENT} = \beta_0 + \beta_1 \text{LOGGDP} + \beta_2 \text{ DEPLTION} + \beta_3 \text{ NRGI} + \beta_3 \text{ NRGI}^2 + E$$

2.4 نتائج القياس

تم الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى OLS، ومن ثم الحصول على نتائج القياس كما هو موضحاً على النحو التالى

LOG RENT = -3.5889 + 1.0105 LOGGDP + 0.0514 DEPLTION + 0.0380 NRGI - 0.0004 NRGI^2

T-Statistics	**16.68**	**6.77**	**2.26**	**-2.70**
R^2 =88%		**Prob. F**		
Adjusted R^2= 87%		**Statistics=0**	**Durbin–Watson stat = 1.85**	

وبصفة عامة يتم التعليق على نتائج القياس على النحو التالى:

- معنوية التأثير الطردى للناتج المحلى الإجمالى كمؤشر عن القوة الاقتصادية على القيمة الأسمية لعوائد الموارد الطبيعية بالدولار الأمريكى. فعلى سبيل المثال، كل زيادة قدرها 1.01% فى الناتج المحلى الإجمالى قد يزيد من تلك العوائد بقيمة 1%.
- معنوية التأثير الطردى لنضوب الموارد الطبيعية على القيمة الأسمية لعوائد الموارد الطبيعية بالدولار الأمريكى. فعلى سبيل المثال، كل زيادة قدرها 0.05% فى معدل نضوب الموارد الطبيعية قد يزيد من تلك العوائد بقيمة 1%.
- معنوية التأثير الطردى لحوكمة الموارد الطبيعية على القيمة الأسمية لعوائد الموارد الطبيعية بالدولار الأمريكى. فعلى سبيل المثال، كل زيادة قدرها 3.8% فى درجة الحوكمة للموارد الطبيعية قد يزيد من تلك العوائد بقيمة 1%. وذلك حتى الوصول إلى

النقطة الحرجة لمستوى الحوكمة. وبالتالى تحدث نقطة تحول turn point وتؤثر الحوكمة عكسياً على القيمة الأسمية لعوائد الموارد الطبيعية بالدولار الأمريكى.

وقد يعزى ذلك الأمر إلى أحد أو كلا أمرين؛ الأول: إن التشدد فى تطبيق معايير الحوكمة بعد مستوى معين قد يصاحب بوجود درجة عالية من البيروقراطية، وبالتالى يتحول الأثر الطردى إلى عكسى لحوكمة الموارد الطبيعية على القيمة الأسمية لعوائد الموارد الطبيعية بالدولار الأمريكى. وقد تطرق لذلك الأمر بشكل غير مباشر بعض الدراسات؛ مثل (**Hyden etal,2003)** و**(Huda etal, 2008)**. والثانى: إن التشدد فى تطبيق معايير الحوكمة يتضمن مكافحة فعالة للفساد، ونظراً لطبيعة قطاع الموارد الطبيعية بأنه قد يخلق بيئة خصبة للفساد وفقاً لما أكدته عديد من الدراسات منها على سبيل المثال **Bhattacharyya & Hodler, 2010** وأيضاً **Leite & Weidmann, 1999**، فإن تلك الحوكمة الصارمة سوف تطرد الاستثمارات غير المتوافقة مع البيئة الجديدة بعد الحوكمة المتشددة، وهو ما قد يؤدى إلى تراجع عوائد الموارد الطبيعية لفترة معينة.

وتتشابه النتيجة الأخير مع عديد من الفرضيات التى تم تقديمها فى أدبيات الاقتصاد. ومن أهم تلك الفرضيات ما يعرف بمنحنى Kuznets البيئى. حيث تم إختبار العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل فى مستويات مختلفة كمتغيرات مستقلة وبين مستوى التلوث البيئى كمتغير تابع، وبالتالى جاءت النتيجة أن هناك مستوى حرج للدخل تتحول فيه العلاقة الطردية فى المرحلة الأولى إلى عكسية فى المرحلة الثانية بين مستوى الدخل الفردى من جانب ومستوى التلوث البيئى من جانب أخر **(Sun Bo, 2011)**.

- أما عن مدى جودة النموذج المقدر فيمكن التحقق منها من خلال عدد من المؤشرات، يذكر منها ما يلى:

1. درجة معنوية النموذج الكلى للعينة المختارة، ويستخدم فى ذلك كل من معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل $Adj.R^2$، وبلغت قيمة كل منهم 88% و87% على التوالى. وبالتالى تفسر المتغيرات المستقلة محل البحث حوالى 87% على الأقل من سلوك المتغير التابع فى الدول محل العينة، ومن ثم يعد النموذج جيد.

2. مدى توافر مشكلة الإرتباط الذاتى Autocorrelation، ويستخدم فى ذلك بعض المؤشرات أهمها إحصاءة Durbin–Watson والتى بلغت قيمتها حوالى 1.85 وهى قيمة تعبر عن إنخفاض درجة الإرتباط الذاتى فى النموذج المقدر. أيضاً تم إجراء إختبار Breusch – Godfrey correlation LM وجاءت النتائج لقيم الإحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالى تم التأكد من عدم توافر مشكلة الإرتباط الذاتى.
3. مدى توافر مشكلة تباين حد الخطأ Heteroscedasticity، وقد تم الإعتماد على إختبار Harvey للبواقى، وتبين من خلاله أن قيمة الإحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالى هناك تجانس فى تباين حد الخطأ Homoscedasticity.
4. مدى توافر مشكلة الإرتباط المتعدد للمتغيرات المستقلة Multicollinearity، تم عمل مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة، وتم التوصل إلى أن أعلى درجة إرتباط جاءت بين متغيرى الحوكمة والناتج المحلى الإجمالى بنسبة 48%، وهى تعد نسبة مقبولة، ومن ثم إنخفاض حدة مشكلة الإرتباط المتعدد للمتغيرات المستقلة.
5. مدى إستقرار النموذج، تم إجراء إختبار cumulative sum control chart والمعروف إختصاراً CUSUM، وهو إختبار خاص بدرجة إستقرار النماذج المقدرة بطريقة المربعات الصغرى، وجاءت النتيجة بأن النموذج المقدر يتسم بالإستقرار عند مستوى معنوية 5%، ويتضح ذلك جالياً من خلال الشكل رقم (1).

وبالتالى يترتب على ما سبق أنه تم إثبات صحة فرضيتى الدراسة المتعلقة بالأثر الطردى المعنوى للحوكمة على عوائد الموارد الطبيعية، كما أنه يمكن الإدعاء بوجود نقطة تحول عند مستوى معين للحوكمة يتحول معه الأثر الطردى إلى عكسى.

شكل رقم (1): إختبار إستقرار النموذج المقدر

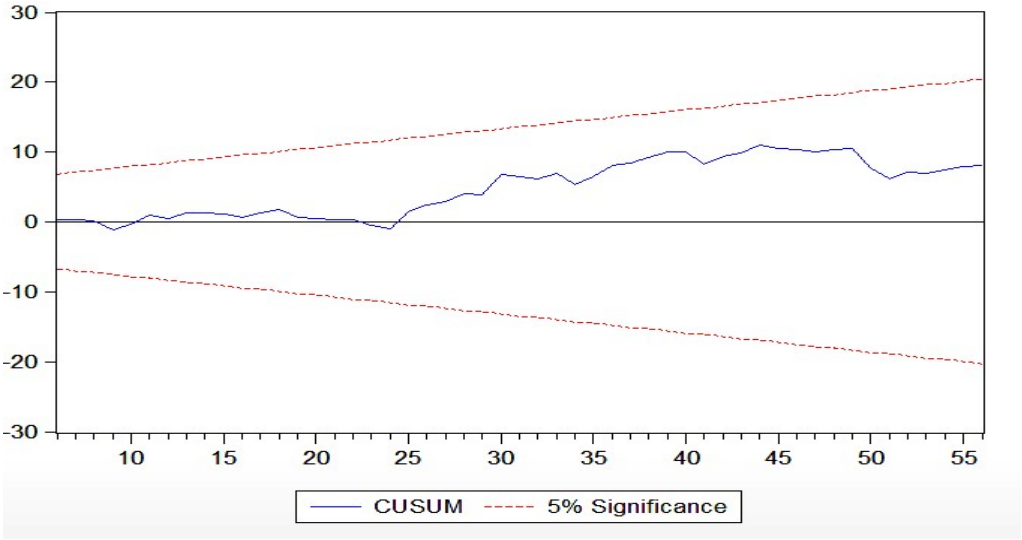

5.الدراسات السابقة والعلاقة بالدراسة الحالية

إتجه جانب من الدراسات لبحث العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادى. حيث قدمت دراسة **Khan Mukaram Ali, 2014** تحليل لتأثير عناصر الحوكمة الجيدة –الاستقرار السياسى، دور القانون، مكافحة الفساد، المسئولية والمساءلة، فعالية الحكومة، جودة التنظيمات– على النمو الاقتصادى فى باكستان خلال الفترة الزمنية 2002 – 2011. وقد توصلت الدراسة إلى أن كافة عناصر الحوكمة الجيدة ذات تأثير معنوى طردى على النمو الاقتصادى فى باكستان، وأوضحت الدراسة أيضاً أن هناك زيادة للأهمية النسبية لعنصر الإستقرار السياسى.

وفى المقابل، تناولت دراسة **Emara and Chiu, 2016** مدى تاثير الحوكمة على النمو الاقتصادى على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى عامى 2009 و2013، وقد توصلت الدراسة أن النمو الاقتصادى فى تلك الدول يتأثر طردياً بمستوى الحوكمة، وقد أكدت الدراسة إلى أن هذه النتيجة صالحة للتطبيق على كافة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإستثناء الدول النفطية، والتى يعزى النمو الاقتصادى فيها لأسباب أخرى أكثر معنوية من الحوكمة.

يضاف لما سبق، دراسة **Orayo and Mose, 2016** والتى تناولت العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادى فى دول الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا EAC، وذلك خلال

الفترة 1960 – 2013. وقد توصلت الدراسة إلى كل من الإستقرار السياسى وجودة التنظيمات ومكافحة الفساد لها تاثير معنوى طردى على النمو الاقتصادى فى دول EAC، بينما تتنوع معنوية تأثيرات كل من المسؤلية والمساءلة؛ وفعالية الحكومة؛ ودور القانون حسب كل دولة على حدة.

وفى نتائج مغايرة نسبياً، قدمت دراسة **Omoteso and Mobolaii, 2014** تحليل لأثر الحوكمة والفساد على النمو الاقتصادى فى دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2002 – 2009. وقد توصلت إلى الإستقرار السياسى وجودة التنظيمات وفعالية الحكومة لها تأثير معنوى منطقى على النمو الاقتصادى. وفى المقابل، مكافحة الفساد غير معنوى الأثر على النمو الاقتصادى، أيضاً توصلت الدراسة إلى وجود علاقة أنية معنوية وتكاملية بين كل من المسؤلية والمساءلة من جانب ودور القانون من جانب أخرى على النمو الاقتصادى.

وفى نفس السياق، قدمت دراسة **Fayissa and Nsiah, 2010** تحليل للعلاقة بين النمو الاقتصادى والحوكمة فى عدد 28 دولة إفريقية خلال الفترة الزمنية 1995 – 2005. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية معنوية بين الحوكمة والنمو الاقتصادى، كما أكدت الدراسة أن أكثر الدول إحتياجاً لتطبيق الحوكمة هى الدول الأكثر فقراً.

وقدمت دراسة **Yerrabati and Hawkes, 2015** تحليل لأثر الحوكمة على النمو الاقتصادى فى منطقة شرق وجنوب أسيا والمحيط الهادىء، وذلك بإستخدام منهجية مختلفة وهى **Meta analysis**. حيث تم الإستعانة بحوالى 554 نموذج مُقدر خلال الفترة الزمنية 1980 – 2012، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوى طردى لمكافحة الفساد وفعالية الحكومة وجودة التنظيمات على النمو الاقتصادى، وفى المقابل، جاءت متغيرات الإستقرار السياسى ودور القانون والمسئولية والمساءلة غير معنوية التأثير على النمو الاقتصادى.

وبشكل أكثر عمقاً، ركزت دراسة **Al-Bassam, 2013** على تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادى والحوكمة ولكن مع إدخال متغير وسيط وهو ما قبل وأثناء وبعد الأزمات الاقتصادية. وتم التطبيق على 213 دولة مع تقسيمها إلى أربعة مستويات مختلفة للتنمية –مرتفعة جداً، مرتفعة، متوسطة، منخفضة–، وذلك خلال الفترة الزمنية 2006 – 2011. وقد توصلت الدراسة إلى أن ما قبل أى أزمة اقتصادية هناك علاقة طردية معنوية بين الحوكمة والنمو الاقتصادى فى

كافة المجموعات وفقاً لمستوى التنمية، أيضاً أثناء فترة أى أزمة اقتصادية تستمر تلك العلاقة الطردية المعنوية بين الحوكمة والنمو الاقتصادى فى كل من الدول المرتفعة جداً والمرتفعة فى مستوى التنمية، ولكن تتحول تلك العلاقة إلى عكسية ومعنوية فى حالة الدول متوسطة ومنخفضة التنمية.

وقد أرجعت دراسة **Al-Bassam, 2013** السبب فى ذلك إلى أن تفضيلات السياسة العامة لمتخذى القرار فى الدول متوسطة ومنخفضة التنمية تتجه إلى عناصر أخرى غير الحوكمة للسيطرة عليها بشكل مباشر، فقد يتم تخفيض الإنفاق على تحقيق متطلبات الحوكمة وتوجيه لإشباع سلع وخدمات ضرورية من وجهة نظر المجتمع المحلى. أما بعد وقت الأزمة تستمر تلك العلاقة الطردية المعنوية بين الحوكمة والنمو الاقتصادى فى كل من الدول المرتفعة جداً والمرتفعة فى مستوى التنمية، وبالنسبة للدول متوسطة ومنخفضة التنمية تتحول تلك العلاقة مرة أخرى إلى الشكل الطردى المتعارف عليه فى غالبية مكونات الحوكمة.

وقد بحثت دراسة **Tsani Stella,2012** فى العلاقة ما بين ثلاثة متغيرات رئيسة وهى الحوكمة وتمويل الموارد والعوامل المؤسسية بالتطبيق على 27 دولة ذات وفرة نسبية فى الموارد الطبيعية. وقد توصلت إلى أن هناك علاقة طردية معنوية ما بين تمويل الموارد الطبيعية والعوامل المؤسسية كمتغيرات مستقلة والحوكمة كمتغير تابع، كما أن تمويل الموارد الطبيعية يمكن أن يفسر ما يعرف بظاهرة "لعنة الموارد" **Resources Curse**، وذلك من خلال الإدعاء بأن الدول التى لديها وفرة نسبية فى الموارد الطبيعية وتفتقر إلى تمويل الموارد الطبيعية وتدعيم العوامل المؤسسية والحوكمة سوف تحقق معدلات نمو اقتصادى متواضعة، بينما على الجانب الأخر مجموعة الدول التى لديها وفرة نسبية فى الموارد الطبيعية وتعمل على تمويل الموارد الطبيعية وتدعيم العوامل المؤسسية والحوكمة سوف تحقق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة. ومن ثم يعد الحاكم الرئيس للتغلب على عقبة لعنة الموارد هو قدرة متخذى القرار على تبنى سياسات اقتصادية كلية تدعم العوامل المؤسسية والحوكمة ومواجهة الصدمات الخارجية والتى تؤثر على إستقرار أثمان الموارد الطبيعية.

يتضح مما سبق أن هناك تنوع فى الدراسات التى تناولت الحوكمة ومدى تأثيراتها الاقتصادية المتنوعة وبخاصة على النمو الاقتصادى. حيث جاءت أغلب النتائج ترجح الأثر

الطردى المعنوى للحوكمة بشكل مجمل على النمو الاقتصادى، ولكن تباين معنوية التأثير لكل مكون للحوكمة على حدة إما لإختلاف الفترة الزمنية محل التطبيق أو لإختلاف الدول أو كلاهما. كما ينبغى الإشارة إلى إمكانية وجودة ندرة نسبية فى الدراسات التى تناولت العلاقة المباشرة بين الحوكمة وعوائد الموارد الطبيعية وتقدير تلك العلاقة، حيث إكتفت أغلب الدراسات بتوضيح الإطار النظرى لتلك العلاقة. فعلى سبيل المثال، قدمت دراسة **Ahmed Paiman, 2016** مجرد تحليل وصفى للعلاقة بين حوكمة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادى، وذلك من خلال المحاور المختلفة للحوكمة الجيدة التى تبناها البنك الدولى.

وفقاً لما تقدم، يمكن القول أن هناك إختلافين رئيسين بين الدراسة الحالية والدارسات السابقة. يتمثل الأول فى إستخدام الدراسة الحالية مؤشر واحد مباشر يعبر عن الحوكمة فى قطاع الموارد الطبيعية، وهو مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية. بينما إستعانة أغلب الدراسات السابقة بعدة مؤشرات فرعية للتعبير عن الحوكمة بشكل مجمل. أما الثانى فيتمثل فى عدم تطرق الدراسات السابقة لإمكانية حدوث عملية التحول Turn Point للحوكمة كمتغير مستقل مع المتغير التابع الأخر، بإستثناء دراسة **Al-Bassam, 2013** والتى أشارت إلى تلك النقطة بشكل غير مباشر فى حالة الأزمات الاقتصادية وفى الدول المتوسطة والمنخفضة فى مستوى التنمية. يضاف إلى ذلك إختلافات أخرى تتمثل فى عينة الدول محل الدراسة والفترة الزمنية والطرائق القياسية المستخدمة.

6.التوصيات

إتضح من العرض السابق زيادة الاهمية النسبية لقطاع الموارد الطبيعية فى الدول العربية، وبالتالى فإن تطبيق مبادىء الحوكمة فى ذلك القطاع يمكن أن يُعظم من عوائده ويحقق أثار اقتصادية مواتية. وفى ضوء ذلك يمكن عرض مجموعة من التوصيات التى من شأنها أن تعمل على زيادة حوكمة قطاع الموارد الطبيعية فى الدول العربية وذلك كما يلى

1. **توفير ضمان تشريعى**، وذلك من خلال إصدار قوانين تضمن سهولة وحرية النفاذ إلى المعلومات عن قطاع الموارد الطبيعية.
2. **تطبيق معايير الإفصاح**، وذلك من خلال عدة أليات كما يلى:

أ. نشر التعاقدات والإتفاقيات التى تبرمها الحكومات الوطنية مع الشركات التى يسمح لها بالعمل فى قطاع الموارد الطبيعية.

ب. نشر تقارير دورية من جانب الجهات المختصة فى كل دولة عن المخصصات المالية المرتبطة بإصدار التراخيص والإيرادات المالية المتحصل عليها والشروط الجزائية المحصلة، مع إعداد دراسة فنية متخصصة لتقييم الأثر البيئى والاقتصادى لكل مشروع على حدة، بما يضمن الحفاظ على مصالح الأجيال القادمة.

3. **تطبيق معايير المحاسبة والمساءلة**، ويتم ذلك من خلال ما يلى:

أ. وضع معايير واضحة ومعلنة لإختيار القيادات الإدارية للشركات والهيئات الحكومية التى تتولى إدارة قطاع الموارد الطبيعية.

ب. الإعلان الدورى للرأى العام عن نتائج تقارير المراجعة المحاسبية للشركات والهيئات الحكومية التى تتولى إدارة قطاع الموارد الطبيعية.

ت. الكشف والإعلان عن عدد الصناديق المالية الخاصة بالموارد الطبيعية، وقيمة الأصول والأرصدة المالية المتوافرة لديها.

4. **التعاون الدولى**، ويتم ذلك من خلال الإنضمام إلى المبادرات الدولية التى تهدف إلى الترويج وتوفير الدعم الفنى والمؤسسى والمالى للحوكمة، ومن بين تلك المبادرات تأتى مبادرة البنك الدولى والتى أصدرها عام 2003 بعنوان مبادرة الشفافية فى الصناعات الإستخراجية، وقد إنضم لتلك المبادرة حتى عام 2017 حوالى 56 دولة فى العالم منهم العراق واليمن فقط من الدول العربية.

الملحق

1/عينة الدراسة التطبيقية

Afghanistan	Cameroon	Ghana	Malaysia	Philippines	United States
Algeria	Canada	Guinea	Mexico	Qatar	Venezuela, RB
Angola	Chile	India	Mongolia	Russian Federation	Vietnam
Australia	China	Indonesia	Morocco	Saudi Arabia	Yemen, Rep.
Azerbaijan	Colombia	Iran	Mozambique	Sierra Leone	Zambia
Bahrain	Congo, Dem. Rep.	Iraq	Myanmar	South Africa	Zimbabwe
Bolivia	Ecuador	Kazakhstan	Nigeria	Tanzania	
Botswana	Egypt, Arab Rep.	Kuwait	Norway	Trinidad and Tobago	
Brazil	Equatorial Guinea	Liberia	Papua New Guinea	Turkmenistan	
Cambodia	Gabon	Libya	Peru	United Kingdom	

2/ مخرج النموذج المقدر

Dependent Variable: LOG_RENT
Method: Least Squares
Date: 12/22/16 Time: 02:31
Sample: 1 56
Included observations: 56

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.588959	1.487607	-2.412573	0.0195
LOG_GDP	1.010550	0.054073	18.68870	0.0000
DEPLTION	0.051406	0.007593	6.770511	0.0000
NRGI	0.038023	0.016821	2.260491	0.0281
NRGI^2	-0.000429	0.000159	-2.703561	0.0093

R-squared	0.888505	Mean dependent var	23.56453
Adjusted R-squared	0.879760	S.D. dependent var	1.858264
S.E. of regression	0.644365	Akaike info criterion	2.043942
Sum squared resid	21.17550	Schwarz criterion	2.224777
Log likelihood	-52.23037	Hannan-Quinn criter.	2.114051
F-statistic	101.6047	Durbin-Watson stat	1.849028
Prob(F-statistic)	0.000000		

3/إختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.82E-07	Prob. F(1,50)	0.9995
Obs*R-squared	4.27E-07	Prob. Chi-Square(1)	0.9995

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 12/22/16 Time: 02:26
Sample: 1 56
Included observations: 56
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.80E-05	1.503090	1.86E-05	1.0000
LOG_GDP	-1.28E-06	0.054650	-2.34E-05	1.0000
DEPLTION	-2.29E-07	0.007677	-2.98E-05	1.0000
NRGI	6.95E-07	0.017025	4.08E-05	1.0000
NRGI^2	-9.32E-09	0.000161	-5.79E-05	1.0000
RESID(-1)	-8.86E-05	0.143351	-0.000618	0.9995

R-squared	0.000000	Mean dependent var	-5.42E-15
Adjusted R-squared	-0.100000	S.D. dependent var	0.620491
S.E. of regression	0.650776	Akaike info criterion	2.079656
Sum squared resid	21.17550	Schwarz criterion	2.296658
Log likelihood	-52.23037	Hannan-Quinn criter.	2.163787
F-statistic	7.63E-08	Durbin-Watson stat	1.848852
Prob(F-statistic)	1.000000		

4/ إختبار Harvey

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	2.310048	Prob. F(4,51)	0.0703
Obs*R-squared	8.589792	Prob. Chi-Square(4)	0.0722
Scaled explained SS	12.38894	Prob. Chi-Square(4)	0.0147

Test Equation:
Dependent Variable: LRESID2
Method: Least Squares
Date: 12/22/16 Time: 02:41
Sample: 1 56
Included observations: 56

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7.475529	5.938376	-1.258851	0.2138
LOG_GDP	0.359908	0.215853	1.667374	0.1016
DEPLTION	-0.022000	0.030309	-0.725856	0.4712
NRGI	-0.145498	0.067147	-2.166859	0.0349
NRGI^2	0.001068	0.000633	1.686208	0.0979

R-squared	0.153389	Mean dependent var	-2.742771
Adjusted R-squared	0.086988	S.D. dependent var	2.691989
S.E. of regression	2.572239	Akaike info criterion	4.812476
Sum squared resid	337.4372	Schwarz criterion	4.993311
Log likelihood	-129.7493	Hannan-Quinn criter.	4.882586
F-statistic	2.310048	Durbin-Watson stat	2.451743
Prob(F-statistic)	0.070331		

5/ مصفوفة الإتباط

	LOG_GDP	DEPLTION	NRGI
LOG_GDP	1.000000	-0.356656	0.484044
DEPLTION	-0.356656	1.000000	-0.404349
NRGI	0.484044	-0.404349	1.000000

References

[1]. Ahmed Paiman (2016), "Good Governance of Natural Resources for Economic Growth", ***Paper Presented at International Conference on Studies in Humanities and Social Sciences***, May 24-25, Paris.

[2]. Al-Bassam Bassam A.(2013), "The Relationship Between Governance and Economic Growth During Times of Crisis", ***European Journal of Sustainable Development***, Vol.2, No.4.

[3]. Bhattacharyyaa Sambit and Hodler Roland (2010), "Natural resources, democracy and corruption", ***European Economic Review***, Vol.54.

[4]. Courtney Tolmie (2007), "Public Spending, Governance, and Development: A Review of the Literature", ***The Transparency and Accountability Project (TAP)***, a Joint Program of the Brookings Institution and the Results for Development Institute

[5]. Dixit Avinash (2008)," Economic Governance", ***paper presented at Conference on Endogenous Market Structures and Industrial Policy***, Thursday, June 5, Portugal.

[6]. Elbadawi Ibrahim A. (2004), "Reviving Growth in the Arab World", ***World Bank***, Washington DC.

[7]. Fayissa Bichaka and Nsiah Christian (2010), "The Impact of Governance on Economic Growth: Further Evidence for Africa", ***Department of Economics & Finance working paper series***, Middle Tennessee State University, Murfreesboro, Tanzania.

[8]. Huda Kazi Nazmul, Mirza Tariq Beg and Monir Ahmed (2008), "Bureaucracy and Good Governance the summum Bonum for Accelerating the Tempo of Development: An Overview on Bangladesh", ***The Social Sciences Journal***, Vol.3, No.2.

[9]. Hyden Goran, Julius Court and Ken Mease (2003), "The Bureaucracy and Governance in 16 Developing Countries", ***World Governance Survey Discussion Paper 7***, Overseas Development Institute.

[10]. International Finance Corporation (2010), ***Corporate Governance Manual***, 2nd edition, IFC World Bank group.

[11]. International Monetary Fund (2015), "safeguards assessment: Review of experience", ***IMF policy paper***.

[12]. International Monetary Fund (2015), ***Arab Countries in Transition: Economic Outlook and Key Challenges***, IMF, October.

[13]. Khan Mukaram Ali (2014), "Good Governance: Pakistan's Economic Growth and World Wide Governance Indicators", ***Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences***, Vol.8, No.1.

[14]. Leite Carlos and Weidmann (1999), "Does mother nature corrupt? Natural resources, corruption, and economic growth", ***IMF***, Working paper No.85.

[15]. Noha Emara and Chiu And I-Ming (2016), "The Impact of Governance on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries", ***Topics in Middle Eastern and African Economies***, Vol. 18, No.1.

[16]. Omoteso Kamil and Mobolaji Hakeem Ishola (2014), "Corruption, Governance and Economic Growth in Sub-Saharan Africa: A Need for the Prioritization of

Reform Policies", ***Social Responsibility Journal***.

[17]. Orayo Joseph Abuga and Mose George N. (2016), "A Comparative Study on Contribution of Governance on Economic Growth Countries in the East African Community", ***International Journal of Regional Development***, Vol.3, No.2.

[18]. Organization for Economic Co-operation and Development (1999), ***OECD Principles of Corporate Governance***, OECD, Paris.

[19]. Organization for Economic Co-operation and Development (2009), ***Corporate Governance and the Financial Crisis: Key Findings and Main Messages***, OECD, Paris.

[20]. Organization for Economic Co-operation and Development (2010), Progress in Public Management in the Middle East and North Africa, ***OECD***, Paris.

[21]. Pierre Jon (2000), ***Debating Governance: Authority, Steering, and Democracy***, Oxford University Press.

[22]. Revenue Watch Institute (2013), ***the Resource Governance Index***, Revenue Watch Institute.

[23]. Revenue Watch Institute (2013), The Resource Governance Index, ***Revenue Watch Institute.***

[24]. Sun Bo (2011),"ALiterature Survey on Environmental Kuzents Curve", ***Energy Procedia Journal***, No.5.

[25]. Tsani Stella (2012), "Natural resources, governance and institutional quality: The role of resource funds", ***Journal of Resources Policy***.

[26]. United Nations Development Programme (1997), Governance for sustainable human development, ***UNDP policy document***, New York.

[27]. World Bank (1993), ***Governance***, Washington, D.C.

[28]. World Bank, World Development Indicators Database, online. ***World Bank website.***

[29]. Yerrabati Sridevi and Hawkes Denise (2015), "Economic Governance and Economic Growth in South and East Asia & Pacific Region: Evidence from Systematic Literature Reviews and Meta-analysis", ***Advances in Economics and Business***, Vol.3, No.1.